المدخل لدراسة القانون

الوحدة الرابعة

التمييزُ بين القاعدة القانونية وغيرها من القواعدِ

الجامعة السعودية الالكترونية ـ فرع الدمام ـ قانون
استاذ المقرر : د. منصور صالح
اعداد الطالب : أحمد علي الزهراني

أولاً :التمييزُ بين القاعدة القانونية وقواعد الدين

- **قواعد الدين** : مجموعة الأحكام والأوامر والنواهي التي أقَرَّتها الشريعة الإسلامية، والمُنزَلَة على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بقصد تبليغها للناس كافة للعمل بها.
- **من الأمثلة على قواعد الدين** (**الصلاة والصيام والزكاة**) .
- فقواعد الدين بهذه الصفة تُعْتَبَر **مجالاً شخصياً للفرد بينه وبين ربه، ولا دَخْلَ للقانون فيه إلا بالقدر القليل** الكافي لتقرير الحماية وممارسة الحرية في العادات والتقاليد .
- وأهمُّ ما تهدف إليه الديانة الإسلامية هو **رَبطُ الإنسانِ المؤمِن بربه بعلاقات روحية .**

تتكون قواعدُ الدين عادة من نوعين من القواعد هما قواعد العبادات وقواعد المعاملات

اولاً : قواعد العبادات

قواعد العبادات : وهي تلك القواعد التي تتعلق **بعلاقات الفرد نفسه بربه وخالقه مباشرة** وتتمثل في الشهادة والصلاة والزكاة والحج والصوم.

في هذا النوع من القواعد **لا تتدخل قواعد القانون عن قرب، وإنْ كانت تَلمِسُه عن بعد**، ومثل ذلك ما ينصُّ عليه القانون بأنَّ (الإسلام دين الدولة) ، وأنَّه لا يُجِيزُ المساسَ بحرية المعتقد ولا بحرية الرأي

- إنَّ هذا النوع من قواعد العبادات يُعتبرُ **مجالاً شخصيّاً للفرد بينه وبين خالقه ولا دخل للقانون فيه، إلا بالقدر الضئيل الكافي لتقريره أو لحماية الحرية الدينية للأفراد**

ثانياً : قواعد المعاملات

قواعد المعاملات : **وهي تلك القواعد التي تتعلق بعلاقة الفرد بغيره من الأفراد في المجتمع**، حيث عَنِيَ الدينُ الإسلامي بقواعد العبادات وقواعد المعاملات معاً، واهتم بالعلاقات ذاتِ الطابع الاجتماعي بين الأفراد فنظَّمَها، وأفرد لها أحكامًا خاصة تهدف إلى وضع أسسٍ وقواعدٍ دينيةٍ واجتماعيةٍ تُبيّنُ لكلِّ فرد من أفراد المجتمع حقوقه وواجباته .

- واهتم الدين الإسلامي **بالعلاقات ذاتِ الطابع الاجتماعي بين الأفراد** فنظَّمَها، وأفرد لها أحكامًا
- اهتمَّ الدينُ الإسلامي بالعلاقات **الشخصية بين الأفراد وبالعلاقات التجارية والعلاقات المالية، ونَظَّم بذلك أمور الدين والدنيا معاً** .ومثال ذلك تنظيم الشريعة الإسلامية لقواعدِ التجارةِ والمعاملاتِ المصرفية.
- **ويتفقُ الدينُ والقانونُ** في أنَّ كلاً منهما يخاطِبُ الفرد **بقواعد ملزمة ومنظِّمة لسلوكهم** .

- **يختلفان الدينُ والقانونُ** من حيث **النطاق والغاية والجزاء**.

مجالات الإختلاف	قواعدِ الدين	القاعدة القانونية
النطاق	**أوسعُ من نطاق القاعدة القانونية**، حيث يُنظِّمُ الدينُ سلوك الأفراد تجاه خالقهم وسلوكهم تجاه أنفسهم، وكذلك سلوكهم تجاه غيرهم من أفراد المجتمع	قواعدُ القانون فتُعنَى **فقط بتنظيم سلوك الفرد تجاهَ غيره من الأفراد في المجتمع** دون أنْ يكونَ لها أيُّ صلةٍ مباشرة بعلاقة الفرد بخالقه سبحانه وتعالى .
الغاية	**(غاية الدين روحانية بحتة)** إنَّ غايةَ الأحكامِ الدينية **هي فعلُ الخير وحفظ النظام والسمو بسلوك فرد نحو الكمال في علاقته مع خالقه**	(**غاية القانون نفعية محضة**) غاية القواعد القانونية فهي **تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، والمحافظة على أرواح الأفراد وممتلكاتهم وأعراضهم بالإضافة إلى المحافظة على الأموال العامة**
الجزاء	- **جزاء مؤجل في الآخرة** إلى أنْ تقومَ الساعة - وأحياناً قد يكونُ الجزاء على مخالفة قواعد دينية دنيوياً ويتولَّى توقيعَها مَنْ بيده السلطة السياسية	جزاءٌ **دنيوي و مادي و حالٌّ توقِعُه السلطة العامة**

ثانياً :التمييزُ بين القاعدةِ القانونيةِ وقواعدِ الأخلاق

- **الأخلاق هي مجموعة القواعد والمبادئ المثالية التي تكون بمثابة القيم والمثل العليا في المجتمع .**

- **تهدف الأخلاق** إلى الوصول بالمجتمع وتشجيعِه على دعمِ الخير والحِرصِ عليه، وقَمْعِ الشرّ ومحاربته .
- **من الأمثلةِ على القواعدِ الأخلاقية :مساعدة الضعيفُ واحترام الكبير**
- إنَّ التفرقةَ بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية لم يُحدَّدْ بصورة عملية واضحة إلا **في العصور الحديثة وخاصة في القرن الثامن العشر** .
- **أما في العصور السابقة**، فقد كان التداخل بينهما كبيراً لحَدٍّ يصعُبُ التفرقةُ بينهما .
- ففي العصور القديمة، **كان الدينُ هو المسيطرُ بين أغلب الشعوب ,** وكان ما يأمر به الدين يُعتَبَرُ في الوقت ذاته **موافقاً للأخلاق** وواجب الإتباع من الجهة القانونية .
- امتازت العصور القديمة **بالتمازج بين كل من قواعد الدين والقانون والأخلاق .**
- فالأخلاقُ تتفِقُ مع القواعد القانونية في أنَّ كليهما **يمثلُ قواعداً للسلوك تهدف إلى تنظيم العيش في الجماعة .**
- الكثير من القواعد القانونية تقومُ **على أساس الأخلاق**، مثل تحريم الاعتداء على النفس وعلى العرض .
- هناك العديد من القواعد الأخلاقية التي تظهرُ فيها الصلةُ بالقواعدِ القانونيةِ واضحةً وجَلِيَّة مثل **الاعتراف بالجميل والإيثار**
- وعلى الرغم من هذا التداخل الكبير بين القانون والأخلاق إلا **أنَّ معظمَ القواعد القانونية مستمدةٌ من قواعد الأخلاق** كالقاعدة التي تأمر بعدم السرقة هي قاعدة أخلاقية وقانونية في ذات الوقت) .

هناك بعض الفوارق بينهما على النحو التالي :

مجالات الإختلاف	قواعدِ الأخلاق	القاعدة القانونية
الغاية	- **تهدف إلى السمو بالإنسان إلى مرتبة الكمال** بحيث تقومُ القاعدةُ الأخلاقية على تنظيم سلوك الفرد مع خالقه ومع نفسه ومع غيره في المجتمع، وحضّه على عمل الخير وإبعاده عن الرذائل . - **أوسعُ وأعمُّ من غاية القواعد القانونية** التي تكون محدودة الإطار في تنظيم سلوك الفرد نحو غيره في المجتمع - **تهدف إلى تحقيق غاية مثالية**، كونها تهدف إلى الارتقاء بالسلوك الإنساني إلى المستوى النموذجي الذي ينبغي أنْ يكونَ عليه هذا السلوك .	- **تتمثل** في تنظيم الروابط الاجتماعية بين الأفراد وإقامة نظام عادل في المجتمع والمحافظة على الاستقرار فيه على وجه يتحقق صالح الجماعة ونفعها . - يهدف إلى **تحقيق غاية نفعية** هي حفظ الأمن والنظام داخل المجتمع،
النطاق	- نطاقُ قواعد الأخلاق **أوسع** من نطاق القاعدة القانونية، ذلك أنَّ الأخلاقَ يدخل فيها واجب الفرد اتجاه نفسه وواجبه اتجاه ربه وواجبه اتجاه غيره , **كما أنَّها تُعنى بالنيات والإحساسات** . - تشمل القواعد الأخلاقية هذا النوع **من تصرفات الإنسان وتصرفاته الخاصة** التي تدخل في نطاق سلوكه الفردي حتى ولو لم يكن لها أثرٌ على علاقاته بالآخرين - فهناك منطقة تستقِلُّ بها الأخلاق دون أن تَلقَى اهتماماً تفصيلياً من جانب القانون، **كواجب المساعدة والتعاون وفعل الخير بين الأفراد والصدقة** .فالقانون لا يتدخل في هذه الأمور التي تُعَدُّ ضمن نطاق تطبيق الأخلاق	- دائرةُ القانون فلا تشمل إلا **علاقة الفرد** بغيره في المجتمع دون أنْ تُبدِيَ أيَّ اهتمام بواجبه نحو نفسه ونحو خالقه - فالقانون يهتم فقط بقسم من أفعال الإنسان وتصرفاته وهذا القسم يتضمن **التصرفاتِ التي تدخل في نطاق سلوكه الاجتماعي** - فهناك مسائل يتناولها القانون بالتنظيم في الوقت الذي لا تجد تلك المسائل اهتماماً من جانب الأخلاق، أو دون أن يكون للأخلاق شأنٌ فيها، **كالقوانين التي تنظم أعمالَ البناء وقواعد تنظيم المرور، والقواعد الخاصة بالمعاملات الضريبية، والقواعد المنظمة إجراءات التقاضي**. فمثل هذه الأمور لا تخص الأخلاق

		- وأحياناً قد نجد منطقة **يتعارضُ فيها حكمُ القاعدةِ القانونية مع ما تقضي به قواعدُ الأخلاق** ومن أمثلة ذلك **القواعد المتعلقة باكتساب الحق أو سقوطه بالتقادم**
الشدة	أما السبب في أنَّ القواعدَ القانونية أقلُّ شدّةً من قواعد الأخلاق أنَّ الأخلاقَ تهدف دوماً إلى **الإصلاحِ التام والكمال المطلق** .	يحرصُ القانونُ على مراعاة اعتبارات أخرى **كمصلحة الأفراد والنفع الخاص** إلى جانب المثل الأخلاقية التي يحاول تحقيقها .
الجزاء	جزاء معنوي يفرضُه المرءُ على نفسه وذلك من خلال ضميره ووجدانه أو الضمير العام في المجتمع وبدون تدخل الدولة .	**جزاء مادي وحسي وملموس** تفرضه السلطات العامة في الدولة

الصلة بين قواعد القانون وقواعد الأخلاق

- فالقواعد القانونية **مستمدة** في أغلبها من الأخلاق مما يمَكِّننا من القول أنَّ القانونَ ليس سوى الأخلاق حين ترتدي الصبغة الإلزامية .
- **القاعدةَ الأخلاقية تحاول دوماً أنْ تصبحَ قاعدة قانونية** وذلك من خلال استقرار العمل عليها، فتتحول إلى قاعدة قانونية مكتوبة أو أحياناً غير مكتوبة كالعرف **ومثال** ذلك واجب التعاون بين المتعاقدين الذي بدأ كواجب أخلاقي ومن ثم ارتقى في بعض المجالات إلى مصافِ الالتزامات القانونية

ثالثاً :التمييز بين القاعدة القانونية وقواعد المجاملات والعادات

قواعد المجاملات والعادات ما تعارف الناس على اتباعه في المناسبات الاجتماعية، ومجموعة المبادئ والتقاليد الخاصة بالسلوك التي يراعيها الأفراد في علاقاتهم اليومية داخل المجتمع كتبادل التهاني في المناسبات السعيدة مع الأهل والأصدقاء، ومبادلتهم شعور الحزن والتعزية في المناسبات المؤلمة والكوارث، وتبادل التحية عند اللقاء وغير ذلك من العادات المستقرة في ذهن الجماعة

أنَّ قواعدَ المجاملات والعادات تشترك مع القواعد القانونية في أنَّها تعتبر **موجهات للسلوك الاجتماعي**

تختلف عن القواعد القانونية من حيث الغاية والجزاء وذلك على النحو التالي

مجالات الإختلاف	قواعدِ المجاملات	القاعدة القانونية
الغاية	هي **علاقات تبادلية** لا ترْقَى إلى تحقيق الخير العام **تقتصر** الغاية من تطبيقها على تحقيق أهداف جانبية فردية لا يؤدي عدم تحقيقها إلى الانتقاص من المصلحة العامة، أو إلى اضطراب المجتمع . - الإبقاء على **علاقات وُديَّة وطيِّبة للفرد** مع باقي أفراد المجتمع .	تحقيق المصلحة العامة والحفاظ على كيان المجتمع
الجزاء	**جزاء معنوي** يتمثل في استنكار الأفراد لسلوك من يخالف عاداتهم وطبائعهم، وقد يتمثل هذا الجزاء في تجميد العلاقات الاجتماعية أو فتورها .	**جزاء مادي ملموس** توقعه السلطة العامة ولو بالقوة لإجبار الأفراد على احترام القانون